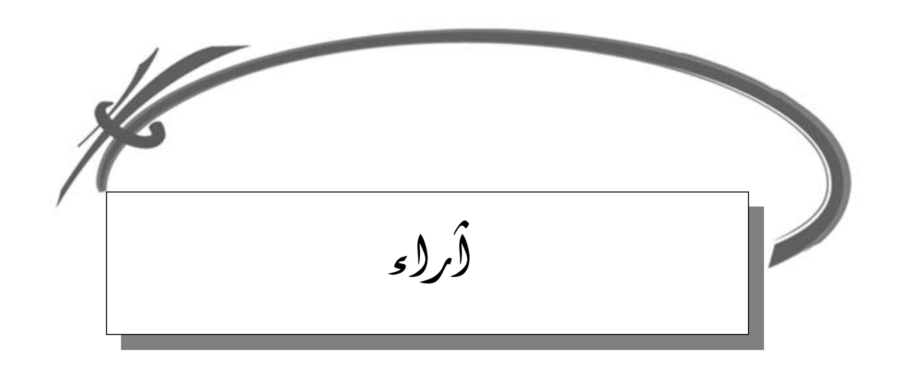
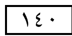

آراء



التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، والوثيقة الدستورية

محمد أتركين

أستاذ جامعي، المغرب.

ــ كيف تم توظيف قضية الصحراء وطنياً من قبل المؤسسة الملكية، وما هي انعكاسات حضور هذا المعطى الجديد في الحقل السياسي في المغرب؟

ــ وما هي إمكانيات استمرار الاشتغال وفق قاعدة حضور معطى الإجماع حول الصحراء في الحقل السياسي المغربي الذي عرف تغييرات جوهرية مست رأس التنظيم السياسي وأولويات الأجندة السياسية ومكانة الفاعلين؟

ــ ألا يحمل مقترح الحكم الذاتي كونه وصفة لحل مشكل الصحراء، نتائج تتجاوز عملية تدبير النزاع إلى التأثير في الفضاء الأيديولوجي وتركيبة شرعية الفاعلين ومستقبل نموذج الدولة الوطنية المنشأة في أعقاب الاستقلال؟

***

امتدت قضية الصحراء لتشمل الواجهة الوطنية للحقل السياسي المغربي إلى جانب بعدها الدولي، وتمكنت المؤسسة الملكية من تمريرها إلى المشهد السياسي للحصول على مكاسب مكّنتها من الإنهاء العملي لحالة الاستثناء، وتجاوز أزمة اللاتوافق الدستوري وتأجيل المسلسل الديمقراطي وتجديد التواصل مع الفاعلين الحزبيين ومنح وظيفة جديدة للمؤسسة العسكرية.

إن اختفاء رأس التنظيم السياسي وازدياد المطالب المصاغة حول أولوية الديمقراطية وإكراه المحيط الدولي، تجعل إمكانية الاستمرار في العيش بمكتسبات الإجماع الوطني حول الصحراء تبدو هشّة، وفي المقابل يطرح على أجندة الفاعلين الرسميين سيناريو البحث عن آليات بديلة لحل النزاع من جهة، والتفكير في صيغ التراضي وقواعد بديلة لها تستبعد إمكانية توظيف فضائل الإجماع الوطني حول الصحراء من جهة أخرى.

أولاً: قضية الصحراء والمؤسسة الملكية: مكتسبات خطاب الإجماع الوطني

كيف وظفت المؤسسة الملكية قضية الصحراء لتجاوز آثار حالة الاستثناء وأزمة الحوار بينها وبين المعارضة السياسية آنذاك؟ وما هو مضمون القواعد الجديدة التي أطّرت المشهد السياسي المغربي؟ وما هي الوظائف التي أصبح يشغلها باقي الفاعلين في نسق سياسي تأبدت فيه قاعدة مركزية المؤسسة الملكية وأولوية تأويلها الدستوري؟

١ ـ القواعد الجديدة للحقل السياسي المغربي

أفرز التوظيف الداخلي لقضية الصحراء قواعد جديدة للفعل السياسي في المغرب، قواعد ضمنية واتفاقية بالنظر إلى قبول الأطراف السياسية الاشتغال في حقل سياسي مدار بها، فالمؤسسة الملكية قد وظفت قضية الصحراء لخلق سجل للتعبئة حول المقولات الوطنية، وتجاوزت نتائج حالة الاستثناء عبر عملية انفتاح مراقب ومحتشم لمجال المشاركة السياسية المؤطرة بمعطى تأجيل المسلسل الديمقراطي.

كما إن قضية الصحراء ستمكن من الدخول العملي للتأويلات التقليدانية ولأولوية إمارة المؤمنين وشرعية البيعة في نسق سياسي جرب فقط ـ إلى حدود لحظة المسيرة الخضراء ـ القواعد الحداثية المدارة حول الملك الدستوري.

أ ـ تكريس الشرعية الدينية

ستمنح المسيرة الخضراء رأس التنظيم السياسي فرصة للتعبئة ليس حول مفاهيم الديمقراطية والدستور، ولكن حول سجل للشرعية يستقي من الإسلام رموزه وصوره، ومن خلاله سيقارن الملك الراحل الحسن الثاني نفسه كصانع للحدث مع عودة النبي(ﷺ) من المدينة إلى مكة، فالمسيرة الخضراء قد جسدت العلاقة القائمة بين سجل السياسة والدين، وأعطت للمؤسسة الملكية فرصة تأدية أدوار الضامن للوحدة الترابية والممثل الأسمى للأمة.

إن توظيف المسيرة الخضراء كما يذهب إلى ذلك واتربيري (Waterbury) قد وحّدت الدولة العلوية مع التاريخ والأمة ومصادر الإسلام، وجعلت بالتالي المخيال السياسي للمواطن ينظر إلى قضية الصحراء كلحظة للتكثيف الرمزي للمقدس عبر تمثلات القرآن طقس الصلاة وأداء القسم.

إن قضية الصحراء ستمكن المؤسسة الملكية من الاكتشاف العملي لمزايا «إمارة المؤمنين»، بعدما أسس الاجتهاد القضائي من خلال حكم «مزرعة عبد العزيز» الأساس القانوني لأطروحة «التقليدانية»، فالشرعية الدينية قد استطاعت أن تحجب وطنياً مقتضيات اتفاق مدريد وتعيد تأويل مقررات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتسويق مقولات «الاستثناء» و«الخصوصية الثقافية» في مواجهة خطابات تدخل قضية الصحراء ضمن خانات تصفية الاستعمار، وحق الشعب في تقرير مصيره.

إن بروز السجل الديني كمبرر للفعل السياسي وكخطاب مشرعن سيتقوى مع نموذج «بيعة وادي الذهب» المصاغة وفق النموذج التقليدي للبيعة من خلال استحضارها لـ «بيعة الرضوان» وأيضاً محاولتها المزاوجة بين بيعات «الجهاد» و«الإمامة»، وتدوينها لالتزامات طرفي البيعة. إننا هنا أمام نموذج جديد للبيعات يتمثل في منح الشرعية على السيطرة على المجال الترابي وإن وظف خصائص بيعات مغايرة، إن مناسبة بيعة وادي الذهب قد سمحت للمؤسسة الملكية من تجريب فكرة التقليدانية التي حجبتها قاعدة ولاية العهد لحظة انتقال السلطة إلى الملك الراحل الحسن الثاني.

ب ـ احتكار التعبير عن الوطنية

أعادت قضية الصحراء طرفي الحقل السياسي المغربي المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية إلى جو بيان ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤، وإلى الفكرة نفسها التي حركته وهي الاستقلال التي ستظهر تحت عنوان جديد هو «استكمال الوحدة الترابية»، فأحزاب الحركة الوطنية ستنقل منطق التنافس السياسي في مواجهة الملكية من حقل الديمقراطية إلى حقل الوحدة الترابية، الذي سيلج بدوره فضاء المذكرات المعتبرة صيغة للتواصل بين الطرفين، حيث سيقدم حزبا الاتحاد الاشتراكي والاستقلال في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ مذكرة إلى الملك الراحل الحسن الثاني يلتمسان من خلالها «اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة المشكلة، بالاعتماد على الطاقات الشعبية وإرادة القوى الوطنية للدخول في حرب تحررية ضد العدو».

إن الأطراف السياسية بحثت عن تجديد الشرعية التاريخية عبر «المزايدات الوطنية»، حيث تمكنت المؤسسة الملكية على قصر عملية استرجاع «الأراضي المحتلة» عليها، في حين أن أحزاب الحركة الوطنية وإن قبلت بهذه الوظيفة الجديدة للملك، فقد حاولت مزاحمته على مستوى الخطاطة الوطنية عبر الاعتراض على اتفاقية نيروبي التي اعتبرها حزب الاتحاد الاشتراكي آنذاك تفاوضاً من قبل المغرب على وحدته الترابية وحقوقه التاريخية وإجماع الإرادة الشعبية.

ومع ذلك، فالمؤسسة الملكية وعبر قضية الصحراء، ستتمكن من إنهاء مرحلة ثنائية التعبير عن الوطنية المغربية وفق مرجعية التعاقد التاريخي، وتدشن لمرحلة احتكار التعبير عنها عبر مسلسل قائم على الإشباع والمراقبة، انتهى بجعل مهمة الوحدة الترابية مهمة في المقام الأول للملك الحامل للقب «الموحد».

ج ـ تأجيل المسلسل الديمقراطي

ستتخلى أطراف الإجماع الوطني عن الربط بين الوحدة الترابية والمسلسل الديمقراطي لفائدة أولوية الأول على الثاني، ما أدى إلى تأزيم المنحى الديمقراطي للإجماع الوطني، والمتمثل في إقصاء المطالب الديمقراطية من المفكر فيه، وتعليق العمل بالدستور، ما خلق نوعاً من حالة «استثناء فعلية»، وأصبحت بالتالي فكرة المسلسل

الديمقراطي تغيب عن حقل تنافس الملكية والأحزاب الوطنية التي وجدت في الوحدة الترابية، تيمة جديدة لتأسيس تعاقدها السياسي وبناء شرعية غير مستندة إلى المعايير الديمقراطية أ، المقتضيات الدستورية.

وهذا ما جعل الحقل السياسي المغربي يستمد شرعيته من مقولات فوق مؤسساتية، إذ لم يعد للبرلمان ولا للتمثيل الدوري أية وظيفة، فوثيقة عام ١٩٧٢ لم تجد امتدادها المؤسساتي إلا في سنة ١٩٧٧، كما إن انتظامية الانتخابات لم تعد أمراً مقدساً في أجندة الأطراف السياسية التي أصبحت تقدم عنوان « القضية الوطنية» للتمديد في حياة البرلمان، على الوثيقة الدستورية التي حسمت في الزمن السياسي للتمثيل، فالإجماع الوطني قد جعل الفضاء السياسي المغربي خارج تأطير النص الدستوري الذي سيظهر أسيراً للتأويل السياسي للمؤسسة الملكية (التمديد سنتين لبرلمان ١٩٨٤) حيث مقولة سمو الدستور ستتوارى أمام غاية الوحدة الترابية، في وقت لم تستطع فيه أحزاب الحركة الوطنية أن تجعل المسلسل الديمقراطي مسلسلاً مستقلاً عن مسار قضية الصحراء.

إن المسلسل الديمقراطي سيصبح عملياً خارج دائرة التوافق/الإجماع، وسيظهر ومنذ أواسط سبعينيات القرن الماضي مسلسلاً مؤجلاً يفتقد للأولوية داخل تفكير الفرقاء السياسيين، حيث يلج الأجندة السياسية فقط لتأمين أرضية للتوافق قادرة على التعبئة، فالحياة الدستورية والبرلمانية الممتدة من سنة ١٩٧٧ حتى الآن، قد اصطبغت بالتوافق الضمني أو الصريح، على استبعاد إكراه الدمقرطة وتقديم قضية الصحراء مبرراً للتأجيل، بالرغم من التطورات التي عرفها ملف الصحراء والتي لم تقد إلى إعادة ترتيب تركيبة الإجماع الوطني ومنح الأولوية للمسلسل الديمقراطي وتقديمه مدخلاً للحل النهائي للموضوع.

٢ ـ الهندسة الجديدة لعلاقة المؤسسة الملكية بباقي الفاعلين

أفرزت طبيعة التوافق بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية المتميز بحضور ثابت، قضية الصحراء، هندسة وقواعد للاشتغال خارج ما هو منصوص عليه في الوثيقة الدستورية، فربط قضية الصحراء بالمؤسسة الملكية أدى إلى نهج سياسة الملف المغلوق وإبعاد المؤسسة التشريعية عنه، كما إن الرغبة في اكتساب شرعية وطنية متجددة، قادت المؤسسة الملكية إلى تحييد الفاعل الحزبي الذي قبل بوظائف جديدة من داخل فكرة الإجماع الوطني، كما مكّنت قضية الصحراء المؤسسة الملكية من لاتسييس محتكري العنف المشروع الذين حاولوا في مناسبتين الاستيلاء على السلطة.

أ ـ الاشتغال خارج المؤسسات التمثيلية

عملت المؤسسة الملكية من خلال عملية التأويل على إعطاء مضامين لنصوص اشتغال المؤسسات الدستورية بعيداً عن فكرة المأسسة، وتأسيساً على فرضية وجود فاعل وحيد في الحقل السياسي المغربي، فالبرلمان وفقاً لهذه القراءة، قد أفرغ من محتواه التمثيلي في

دلالاته السياسية وتحول إلى مجال لا يسمح بممارسة السلطة. إن هذا التأويل الملكي قد أصبح «قاعدة دستورية اتفاقية» بقبول الأحزاب الاشتغال في نسق مدار وفق التأويل الملكي للدستور عوض النص الدستوري، وهو طابع سيبصم علاقة المؤسسة التشريعية بقضية الصحراء التي كانت خارج دائرة أجندته وأعماله.

إن قضية الصحراء وبالنظر إلى ارتباطها برأس التنظيم السياسي، قد أبعدت عن دائرة النقاش العمومي الحر في الهيئات التمثيلية المفترض انتخابها ديمقراطياً، كما إن سلوك المراقبة من دون إثارة المسؤولية لم يمارسه البرلمان لتقييم أداء السياسة الخارجية المرتبطة أيضاً بالملك من خلال وزارة الخارجية كونها وزارة سيادية، فطابع الملف المغلوق قد جعل المؤسسة التشريعية الممارسة لوظيفة التمثيل الدوري للأمة خارج دائرة التأثير في موضوع يتم تسويقه وتقديمه باعتباره ثابتاً سياسياً.

إن غياب قضية الصحراء كونها موضوعاً بالنسبة إلى الحياة البرلمانية، يطرح أسئلة عديدة حول الأسباب التي جعلت المؤسسة الملكية ــ وهي الباحثة دائماً عن دعامات حزبية وسياسية لموقفها ــ تعمد إلى إبعاد مناقشة هذا الملف في مؤسسة دستورية مكبّلة ليس فقط بآليات العقلنة البرلمانية المنسوخة عن دستور الجمهورية الخامسة، بل أيضاً بالتأويلات الملكية للدستور والتي لا تسمح لها بالبروز كسلطة أو سلطة مضادة، وبالتالي ما هي المحاذير المستحضرة لإرساء هذا الحظر، في وقت كانت فيه المؤسسة التشريعية تشتغل في فضاء سياسي يحضر فيه التراضي وثوابت الملكية والدين الإسلامي ومغربية الصحراء بقوة؟

الإجابات المصاغة عادة تذهب إلى كون إبعاد المؤسسة التشريعية عن فضاء التأثير في قضية الصحراء، يعود إلى الرغبة في احتكار المؤسسة الملكية التعبير عن الوطنية التي أصبحت مصدراً أساسياً للشرعية، كما إن عملية تحييد الأحزاب السياسية ستقود في النهاية إلى تحييد المؤسسة البرلمانية. إن هذه المستويات من الإجابة تبدو منطقية خصوصاً إذا أضفنا إليها أننا بصدد نسق سياسي يتميز بقاعدة شخصانية السلطة وغياب آلية فصل السلط ليس على مستوى المؤسسة الملكية فقط، بل أيضاً في علاقتها بالمؤسستين التشريعية والتنفيذية، ما يجعلنا نطرح سؤالاً معكوساً عن ملامح سيناريو مغاير يتمثل في طبيعة المكاسب السياسية التي كان بإمكان المؤسسة الملكية أن تجنيها لو تم توظيف قناة البرلمان لغايات غير تلك التي أداها في موضوع الصحراء، وخصوصاً أن البرلمان كان بالإمكان أن يسمح بميلاد جبهة وطنية قوية تؤمن بأن الوصول إلى خلاصة «مغربية الصحراء» يكمن في مناقشتها بشكل حر وديمقراطي.

وبالتالي، ألم يكن إبعاد المؤسسة التشريعية عن الاهتمام بملف الصحراء هو الذي جعل الدبلوماسية المغربية دبلوماسية ضعيفة ومن دون سند سياسي في مواجهة الدبلوماسية الجزائرية مثلاً؟ وهل تحييد البرلمان يقود إلى القول إن «التقديس» المحاط بقضية الصحراء خاص فقط بمستوى المؤسسة الملكية؟ فالتغييب القسري للمؤسسة التشريعية عن الاهتمام بموضوع توافقت حوله الأطراف التي قبلت بصيغة المسلسل الديمقراطي المدشّن في

أواسط سبعينيات القرن الماضي، سيتم تأكيده عبر لحظات استثنائية اجتمع فيها البرلمان وبطريقة أداتية للرد على ما نعِت بـ « المناورات المناوئة للوحدة الترابية»، كما حدث مثلاً بعد زيارة عقيلة الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران إلى مخيمات تيندوف.

ب ـ تهميش الأحزاب السياسية

قادت عملية الخروج من مرحلة أزمة اشتغال المؤسسات الدستورية، إلى عدم إرساء توافق جديد على فكرة التنظيم التي حملها دستور ١٩٧٢ المتموضع بحسب أحزاب الحركة الوطنية بين دستوري عام ١٩٦٢ وعام ١٩٧٠، ومع ذلك فقد قبلت بالمشاركة داخل فضاء الشرعية الدستورية من خلال قناتي الحكومة والبرلمان، من دون أن يكون مطلب دمقرطة المؤسسات شرطاً محدداً للولوج إلى الحالة العادية للحياة السياسية في المغرب.

إن حالة الإجماع الوطني قد أدت إلى رسم قواعد جديدة للفاعل الحزبي تحكمت في هندستها المؤسسة الملكية الراغبة في الآن ذاته في احتكار ملف الصحراء وتحييد الأحزاب السياسية، وهذا ما يستشف من خلال إعادة ترتيب مكونات الأغلبية والمعارضة بالتحاق حزب الاستقلال بالفريق الحكومي، واحتفاظ حزب الاتحاد الاشتراكي بوظيفته حزباً معارضاً، ما عد نهاية للعمل التنسيقي بين التنظيمين داخل إطار الكتلة الوطنية التي اعتبرها الراحل علال الفاسي لحظة إنشائها بمثابة «زواج كاثوليكي».

إن الرغبة في إبعاد الأحزاب السياسية قد تم عبر توظيف عقلاني للرأسمال الرمزي الذي تتوافر عليه قيادتها، وفي هذا الإطار يمكن استيعاب المهمة التي أوكلت إلى زعامات الحركة الوطنية والمتمثلة في التعريف بحقوق المغرب التاريخية للأطراف الدولية، وأيضاً في ربط علاقة غير ممأسسة معها من خلال سلوك الاستشارة الذي جسدته مذكرات الأحزاب السياسية إلى المؤسسة الملكية.

هذا التوزيع الواضح للأدوار بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، حيث الغايات التي يتكامل فيها الوطني والدولي، وتصاغ وفقها أجندة الفعل السياسي على أساس أولوية قضية الصحراء، ستهتز حين سينتقل سلوك حزب الاتحاد الاشتراكي إلى مستوى معارضة مقررات نيروبي الحائزة على رضا المؤسسة الملكية التي بلورت رد فعل عنيف تجاه قيادته، فهذا السلوك المعبر عن حالة «سيبة» وخروج عن دائرة الإجماع الوطني، لا زالت تطرح الأسباب الذي جعلته خارج المبرر الرسمي المقدم، باعتبار أن اتفاقية نيروبي «تفاوض على وحدة المغرب التاريخية»، فهل هو الإحساس بتلاشي صفة الشريك وإدراك الطابع الاحتكاري للملف من قبل المؤسسة الملكية؟ أم الرغبة في إعادة صياغة توافق جديد يأخذ بعين الاعتبار مكانة الفاعل الحزبي؟

الأحداث التي تلت حالة الأزمة بين المعارضة والمؤسسة الملكية آنذاك، لا تقدم مؤشرات للإجابة في نسق سياسي يشتغل أكثر بالضمنية وبالممرات الغير الشكلانية، فحالة تحييد الأحزاب السياسية قد استمرت وتكرس ثابت «الملف المغلوق» بالنسبة إلى قضية الصحراء،

كما إن الأطراف مجتمعة قد استمرت بتوظيف مكتسبات ونتائج الإجماع الوطني، وتم الدخول في التجربة البرلمانية الثالثة من دون إكراهات للدمقرطة، وفي غياب توافق جديد ينهي سيادة الزوج : الصحراء والمسلسل الديمقراطي؛ وحالة التهميش السياسي للفاعل الحزبي.

ج ـ تحييد المؤسسة العسكرية

أدت قضية الصحراء إلى ميلاد إمكانية الحوار السياسي مع المعارضة ــ السابقة ــ في مقابل الاعتراف لها بمشاركة محدودة ومراقبة في المؤسسات الدستورية، فالتوافق الوطني الذي تحقق حول تيمة الصحراء سيمكّن الملك من تجاوز أزمة النسق السياسي المغربي الناتج من الإعلان عن «حالة الاستثناء»، ومواجهة جبهتين من المعارضة المتمثلة في الأحزاب الوطنية ومؤسسة الجيش، فعدو أطراف التوافق الوطني قد شخص في مؤسسة الجيش التي حاولت في مناسبتين الاستيلاء على السلطة.

إن التحالف مع أحزاب المعارضة ــ سابقاً ــ قد أعاد فكرة اشتغال النسق السياسي المغربي بالزوج ملك/الأحزاب، عوض ثنائية الملك/الجيش والذي أصبح مطلب تحييده وإبعاده عن مركز القرار السياسي مطلباً مشتركاً بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، فحرب الصحراء ستقود إلى تحييد مؤسسة الجيش وإبعاده عن الفضاء السياسي، وفي المقابل ستجعل المؤسسة العسكرية تكتشف وظيفة «الدفاع عن الوطن»، إلى جانب وظيفتي «الدفاع عن شخص الملك» و«الدفاع عن العائلة الملكية».

إن عملية التحييد السياسي لمحتكري العنف المشروع، قد أغلقت «مرحلة التناغم» بين الجيش والمؤسسة الملكية التي استمرت إلى حدود سنة ١٩٧٢ والتي عرفت اندماج الجيش في الحياة السياسية انطلاقاً من الحقائب الوزارية الموكولة إليه وإشرافه على البنيات تحت دولتية عبر مؤسسة العامل، ومع ذلك، فحرب الصحراء ستعيد وبشكل جذري رسم مكانة المؤسسة العسكرية داخل الفضاء السياسي المغربي، متجاوزة بذلك السقف الدستوري الذي يجعلها مرتبطة بشخص الملك الحامل للقب «القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية»، وأن تستشرف إمكانية الوصول إلى «تمثيل ذاتي» مبني على شرعية الفعالية والتمثيل الحقيقي للأمة.

ثانياً: تمثلات أزمة خطاب «الإجماع الوطني»، نهاية الربط بين المسلسل الديمقراطي وقضية للصحراء

كيف ساهمت تطورات الفضاء السياسي المغربي والتغيرات التي عرفها ملف الصحراء على المستوى الدولي في تأزيم القواعد السياسية لحالة الإجماع الوطني؟ وما هي حدود الاستمرارية وإمكانيات التغيير بالنسبة إلى نظام ما بعد الاستخلاف؟ وهل بالإمكان إعادة تمطيط القواعد التي أفرزها فضاء التراضي حول قضية الصحراء، أم أن المطالب الجديدة للحقل السياسي ستؤدي إلى تغييرها، ــ أي القواعد ــ بأخرى تمنح الأولوية للخيار الديمقراطي؟

١ ـ أزمة مكتسبات «الإجماع الوطني»

إن الاتفاق على القواعد الجديدة لحالة الإجماع الوطني المدارة حول أولوية التأويل التقليداني للقواعد الدستورية وتجديد الشرعية التاريخية والبعد الأمني والتسويقي للسياسة المتبعة، لم يجعل هذه القواعد تكتسب شرعية الفعالية، إذ إن عملية توظيفها قد اصطدمت بمجموعة من الصعوبات المتمثلة في مزاحمة القواعد الدولية للتأويل التقليداني، وعدم قدرة الشرعية التاريخية على امتصاص الاحتجاج المنطلق من مطالب المجال الخاص للمواطن المدارة حول الاقتصادي والاجتماعي، وكذا صعوبة تحقيق السياسات المتبعة لغايات الإدماج والاعتراف.

أ ـ تآكل الخطاب التقليداني في مواجهة القانون الدولي

فشل الخطاب التقليداني في تأسيس مقومات البرهنة على شرعية المطالب المغربية في الصحراء، ولم تستطع مبررات البيعة وإمارة المؤمنين من إقناع الأطراف الدولية المؤمنة أكثر بالثقافة الكونية للحقوق والحريات، فالخطاب التقليداني الذي دأب فقهاء القانون الدستوري وعلم السياسة على تأسيسه لأداء وظيفة شرعنة تدخلات المؤسسة الملكية، لم يمتد إلى فضاء دولي لا تحضر فيه الخصوصية إلا لإغناء المرجعية الوضعية للحقوق والحريات.

أول امتحان عرفه الخطاب التقليداني يكمن في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية والتي لم تذهب إلى اعتبار آلية البيعة تؤسس لعلاقة سلطة رابطة بين الحاكم والمحكوم، وإنما هي سلطة روحية لا يمكن بأي حال أن تؤدي وظيفة السلطة السياسية، كما إن قرار مجلس الأمن بعد سيطرة القوات المسلحة الملكية على إقليم وادي الذهب بعد خروج موريتانيا منه، يقود إلى تبيان مدى هشاشة شرعية بيعة وادي الذهب وصعوبة تسويقها لغايات الاعتراف الدولي.

إن القبول بمسلسل للتسوية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي عبر قناة الاستفتاء أو عبر التفاوض للوصول إلى حل سياسي، يعني في نهاية المطاف انتصار أولوية القانون الدولي على الخطاب التقليداني الذي تم الإصرار على بقائه في تأطير ملف الصحراء بالرغم من انتكاساته المتكررة. وكمثال على ذلك ندوة «البيعة والخلافة في الإسلام» التي نظمتها وزارة الأوقاف بمدينة العيون والتي أتى في تقديمها الذي ألقاه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية آنذاك عبد الكريم العلوي المدغري ما يلي: «... ويسجل هذا الكتاب أيضاً شهادة أداها العلماء أمام الله تعالى، بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب وأن البيعة في عنق أبناء الصحراء لجلالة الملك، عهد لا يحل لمسلم نكثه أو نقضه،وأن المسألة مسألة دين قبل أن تكون مسألة أرض أو سياسة، وأن كل من ينازع المغرب في صحرائه أو يشكك في قيمة رابطة البيعة التي تربط الصحراء بعاهلها، إنما ينازع في شرع الله ويشكك في المبادئ الشرعية التي جاء بها الإسلام. إن مغربية الصحراء أمانة دينية في عنق الأمة الإسلامية بأسرها، وإن الدماء الزكية التي تدفقت على رمال الصحراء صيانة لهذا المبدأ هي دماء الشهادة في سبيل الله وحماية لدين الله».

وبالتالي، لماذا يتم الإصرار على الاستنجاد بالخطاب التقليداني بالرغم من عدم قدرته على مواجهة حجية القانون الدولي؟ ولماذا فشلت الدبلوماسية المغربية في إيجاد بديل وظيفي لخطاب بدأ في التآكل حتى على الواجهة الوطنية؟ إن الإصرار على الاستمرار في الاشتغال وفق مقاربة التقليدانية، يجد مبرره في كون الخطاب ذاته هو الذي يؤسس شرعية المؤسسة الملكية، وبالتالي لم يكن بالإمكان التخلي عنه واستبداله بخطاب حداثي يحاجج مقولة حق الشعب في تقرير مصيره؛ فالخطاب التقليداني فضلاً عن عدم قدرته على رأب الفجوة بين الفضاء القانوني الدولي والفضاء القانوني الدولتي، فإنه يعيش لحظة أزمة على مستوى المجال العمومي الوطني، حيث إن الحركة الحقوقية أصبحت تعترض على الخصوصية المعيقة أمام أولوية الحقوق، وتطرح المرجعية الدولية كبديل لمرجعية التقليدانية.

ب ـ نهاية وظيفية الشرعية التاريخية

هل يمكن للنظام السياسي المغربي أن يعيش بمكتسبات الشرعية التاريخية؟ وهل أحزاب الحركة الوطنية قادرة على الاستمرار في توظيف الخطاطة الوطنية والاحتجاج بها على مستوى الشرعية؟ إن طرفي التعاقد التاريخي: المؤسسة الملكية والحركة الوطنية، قد آمنا في جل لحظات توافقهما بإمكانية تمطيط الشرعية التاريخية والاستمرار في النظر إلى الحقل السياسي المغربي بمنظار وثيقة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤؛ فالنزاع حول الصحراء قد أعاد إحياء مقولات الوطنية التي لم تستطع مع ذلك أن تحتكر الفضاء الأيديولوجي بسبب اقترانها بمطلب الديمقراطية.

إن الصراع حول احتكار التعبير عن الوطنية المغربية بمناسبة قضية الصحراء، قد بقي صراعاً فوقياً بوجود قاعدة محكومة تعيش حالة انفصام مع الأحداث التاريخية ومع الإطار المرجعي لطرفي اللعبة السياسية، وتطالب من السياسات العمومية تقديم أجوبة عن حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، فقضية الصحراء وإن أعادت إلى المشهد السياسي تعابير : الوحدة الترابية، الاستقلال، استكمال السيادة، فإنها لم تستطع أن تحجب المطالب الجديدة الناتجة من أزمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ فمباشرة بعد بروز قضية الصحراء سيدخل المغرب مرحلة التقويم الهيكلي بانتفاضات اجتماعية جعلت المجال الخاص للمواطنين يحظى بالأولوية بعكس الخطاب الرسمي الذي يرتب قضية الصحراء على رأس أجندته.

إن أزمة الشرعية التاريخية والخطاب حول الوطنية لم يصمد فقط أمام اتساع دائرة السياسة لتشمل الحلقات الاقتصادية والاجتماعية، بل أيضاً إلى التباعد الجيلي ببروز أجيال جديدة لم تعد تتمثل الأحداث التاريخية التي تؤسس عليها الأطراف السياسية شرعية وجودها، وهو ما جعل هذه الأخيرة تبحث عن البديل لهذه الشرعية، حيث تحضر أمثلة تغيير اسم «الكتلة الوطنية» بـ «الكتلة الديمقراطية»، وظهور تعبير الثقافة السياسية الجديدة القائم على توليفة مفاهيم من قبيل : دولة القانون، التراضي، والتناوب.

إن قضية الصحراء وإن أعادت النقاش حول «الوطنية المغربية»، فإن الأطراف السياسية قد فشلت في تمريرها على مستوى العلاقة بينها وبين المحكومين اعتباراً للسياق العام المتسم بمحاكمة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً بتنامي الرغبة في بناء إطارات سياسية بديلة لا تنهل من مرجعية الحركة الوطنية، وهو المبرر الذي ستعمل على تقديمه الأحزاب التي سترى النور منذ التجربة البرلمانية لسنة ١٩٧٧.

ج ـ فشل المقاربتين الأمنية والتسويقية

إلى جانب المقاربة القانونية، تميز تدبير ملف الصحراء بحضور نوعين من المقاربات: المقاربة الأمنية القائمة عبر حضور الهاجس الأمني في التدبير المدعم بخلق نخب غير طبيعية واقتصاد ريعي؛ ومقاربة تسويقية تؤمن بكون «مغربية الصحراء» تمر عبر التوظيف الرمزي لمجموعة من الأحداث للدلالة على السيادة على المجال، من أمثلة ذلك استضافة الأقاليم الصحراوية لـ «رالي باري داكار»، الاحتفال بعيد العرش بالعيون سنة ١٩٨٥، وزيارة شارل باسكوا إلى العيون سنة ١٩٩٤.

نتائج المقاربة الأمنية قد جعلت المحلي ينظر إلى المركز وفق خلفية «الجدار الأمني» الذي يحمي المثلث النافع المشكل من مناجم الفوسفات وأهم المدن، كما إن مسلسل المصالحة الوطنية وقبل ذلك لجنة التحكيم الملكين قد بينتا من خلال طبيعة الملفات المودعة لديها حجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي عرفتها المنطقة منذ «المسيرة الخضراء»، فإقالة إدريس البصري التي لم تتم قراءتها خصوصا بعد توالي الاحتجاجات والتدخل الأمني لقمعها، إلا كنهاية مسار مهني لوزير وليس نهاية مرحلة أو نمط للتدبير.

إن أحداث العيون نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ والتي أتت بعد أقل من ثلاثة أشهر على لحظة الاستخلاف، تبين الفشل الكبير للسياسات المتبعة والتي لم تستطع أن تصل إلى غايات «الإدماج» و«الاعتراف»، فالمطالب التي حملها المحتجون والتي تتميز ـ ظاهرياً ـ بطبيعتها الاقتصادية والاجتماعية، لا تخفي دلالاتها السياسية المدارة حول تعبير «الاستقلال» و«الانفصال»، وهي دلالات لم يتم الانتباه إليها في صياغة رد الفعل الدولتي الذي حاول تأطير الأحداث بعناوين : الأزمة الاجتماعية، البطالة... توجت بإحداث «وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية».

كما إن المقاربة التسويقية التي تراهن على الاعتراف الضمني، لم تظهر كبديل وظيفي لأزمة «الاعتراف الدبلوماسي»، فاتفاقيات الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، ولحظات الانتخابات ومشاريع التنقيب على النفط والتظاهرات الرياضية، تصطدم دائماً بموجة للاحتجاج في الهيئات الدولية من قبل جبهة البوليساريو التي تمارس ضغطاً على المنتظم الدولي لكي ينظر إلى المنطقة كونها منطقة نزاع وليس مجالاً ترابياً تحت سيادة الدولة المغربية، وهو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى استثناء إقليم «الصحراء الغربية» من نطاق تطبيق اتفاقية التبادل الحر التي تربطها بالمملكة المغربية.

٢ ـ الأسئلة الجديدة في أجندة المؤسسة الملكية

طرحت لحظة التغيير على مستوى رأس التنظيم السياسي في المغرب سؤالاً عن مدى قدرة نظام ما بعد الاستخلاف على العيش بمكتسبات الماضي، والاستمرار في الحكم من دون إحداث تغييرات جذرية فيها، وخصوصاً أن سجل الشرعية الموروث ارتبط بشخص الملك الراحل وليس بالمؤسسة الملكية. إن هذه القراءة وإن كانت تنتصر للمقاربة الشخصانية لقراءة النظام السياسي، فإنها تحمل العديد من أوجه الصحة خصوصاً في ما يتعلق بالفضاء الأيديولوجي للتوافق ومكانة الفاعلين، فالمؤسسة الملكية تواجه إكراه الدمقرطة ومطالبة بالتعجيل بمسلسل الانتقال الديمقراطي، ومن ثم صعوبة تمطيط قضايا أدت وظائف التأجيل في فترات تاريخية معينة. إن حضور قضية الصحراء في المشهد السياسي المغربي والتأثيرات التي أحدثها على مستوى العلاقات بين الفاعلين، تقود إلى سيناريو البديل الوظيفي خصوصاً مع التفكير في طي ملف الصحراء نهائياً.

أ ـ نتائج الاستخلاف

قبل لحظة الانتقال السلمي للسلطة، تأسست العديد من الأطروحات على فرضية أن الاستخلاف يمكن أن يكون محدداً في حل مشكل الصحراء، على اعتبار أن هذه القضية قد شكلت البعد الرئيس الذي من خلاله أسس الملك الراحل الحسن الثاني الوحدة الوطنية حول العرش، كما إن المسار الذي عرفه الموقف المغربي قد اصطبغ بحضوره المادي والرمزي على السواء، فسنة ١٩٩٩ ستعرف تغييرات جوهرية تتمثل في الغياب الطبيعي للملك الراحل الحسن الثاني، وإعفاء وزير الداخلية السابق إدريس البصري المشرف على ملف الصحراء، ومن ثم طرح سؤال، هل يمكن أن يكون لهذه التغييرات التي عرفها المشهد السياسي تأثيرها في حل الصراع؟

إن وصول محمد السادس إلى السلطة قد استتبع على مستوى قضية الصحراء بالاشتغال أكثر على مستوى الترميز منه على مستوى إحداث تغييرات جوهرية في آليات اشتغال النظام السياسي المغربي، فإقالة إدريس البصري وعودة أبراهام السرفاتي والإعلان في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن إحداث «لجنة ملكية لمتابعة الشؤون الصحراوية» ــ بقيت إلى حدود الآن في مستوى الاقتراح ــ ، يبين ليس فقط محدودية فرضية أن الاستخلاف يمكن أن يكون محدداً في حل مشكل الصحراء، بل أيضاً طبيعة الأوضاع التي يواجهها نظام الحكم في المغرب، حيث التنازلات أصبحت اليوم أكثر صعوبة والملك الجديد يظهر وكأنه يعالج في الآن ذاته الإرث الوطني للملك الراحل وذاكرته، إضافة إلى أن هامش التحرك يبقى ضيقاً في مقابل اتساع دائرة تعدد رهانات الصراع.

كما إن المؤسسة الملكية لم يعد بإمكانها تشغيل الخطاطة الوطنية في مقابل قدرة أحزاب الحركة الوطنية على إعادة توظيفها ليس فقط وفق منطق للمنافسة السياسية، بل أيضاً لإحياء التيمات التقليدية للوطنية، كالمطالبة بمدينتي سبتة ومليلة، أو تبني خطاب أكثر راديكالية من الملك حول المسار المستقبلي والحلول الممكن طرحها لحل مشكل الصحراء.

ومن ثم، فإن خيار الاستمرارية وعدم تغيير مقومات « السياسة الصحراوية» يبدو صعباً وغير عملي قياساً إلى طبيعة التوازنات الدولية والوطنية التي تجعل الأداتية الوطنية للصراع غير قادرة على تدبير المطالب الجديدة المدارة حول تيمات اقتصادية واجتماعية، في مقابل وجود حقل سياسي تغيرت الكثير من ملامحه بعد تجربة التناوب التوافقي.

ب ـ مطلب الدمقرطة

يتميز خطاب الفاعلين السياسيين والمدنيين اليوم بعدم الربط الأوتوماتيكي بين مقولة الوحدة الترابية والمسلسل الديمقراطي، فهذا الأخير استطاع أن يؤسس فضاءً خاصاً به، وإن كانت عملية ترسيمه مؤسساتياً لا تزال تختزل في ضمان نزاهة الانتخابات وتأهيل الأحزاب السياسية عوض التفكير في إعادة النظر في الوثيقة الدستورية المحددة لسقف قواعد اللعبة السياسية والمدسترة لآليات اشتغال النظام السياسي. إن هذه الجدة على مستوى الخطاب لا تعود فقط إلى التغيير الذي طال رأس التنظيم السياسي، بل أيضاً إلى حالة الإشباع والتآكل الناتجين عن التوظيف المكثف لتيمة الإجماع على الوحدة الترابية في إنتاج وإعادة إنتاج توافق سبعينيات القرن الماضي بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية.

إن استقلالية المطلب الديمقراطي عن موضوع الصحراء، يقود إلى التساؤل عن مدى قدرته لتشكيل مدخل لحل هذه القضية عوض أن يكون متغيراً تابعاً. إن انتقاد نتائج أسطورة الإجماع الوطني والإقرار بفشل السياسات المتبعة، قد أدى إلى إعادة تراتبية تيمات الإجماع، حيث أولوية المطلب الديمقراطي الذي تحول ليس فقط إلى فكرة لمشروع تنظيم سياسي وطني، بل أيضاً إلى آلية لتدبير ملف الصحراء من خلال تأويلات ثلاثة تتمثل في: إرساء ديمقراطية سياسية عبر قناة الجهوية، وتشكيل ديمقراطية اجتماعية عبر الاستجابة لمطالب الحركة الاحتجاجية التي استطاعت أن تخلق قناة تواصل مباشرة مع المركز من دون وساطة النخب المحلية، والتأسيس لديمقراطية التمثيل الذاتي انطلاقاً من التفكير في خلق مؤسسات تشتغل إلى جانب مؤسسات الزمن السياسي الرسمي عبر نموذج تجديد وإعادة هيكلة المجلس الاستشاري لشؤون الصحراء. إن تنامي أولوية الدمقرطة كان نتاجاً طبيعياً لنهاية زمن الطابو في تناول موضوع الصحراء الذي أصبح مادة تتناول من قبل الصحافة المستقلة على الخصوص، وإن بحدود جديدة سمحت بالتشويش على مقولة احتكار التعبير عن الوطنية عبر قدرة الإعلام على تمرير هذا الموضوع إلى الساحة العمومية، وممارسة سياسة نقدية خارج ما تقدمه الصورة الرسمية، وضع تدّعم بتنامي اهتمام مكونات المجتمع المدني بهذا الموضوع وظهوره كمنافس للفاعل الحزبي.

ج ـ إعادة ترتيب مكانة الفاعلين

نقصد بإعادة ترتيب مكانة الفاعلين، السقف والوظيفة الجديدتين لكل من الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية، وخصوصاً أنهما ارتبطتا بقضية الصحراء، واشتغلتا خارج ما تقدمه النصوص الدستورية، فنهاية النزاع حول الصحراء تطرح فرضية عودة الاشتغال السياسي للجيش، وهي الوظيفة التي حجبتها سنوات الحرب والتي أظهرت بالمقابل أن

الجيش يراقب جزءاً غير هين من الاقتصاد مما يسمح له بالتخلي عن ميزانية الدولة، لكن أزمة نظام المكافآت سيعيد بالضرورة المطالب المادية للجيش إلى الموازنة الدولتية، وبالتالي خلق الصراع ما بين الاجتماعي والعسكري، كما إن تمثيلية العسكريين في اتخاذ القرار غير ممأسسة، إذ تغيب الشكلانية القانونية في العلاقات الوظيفية بين السياسيين والعسكريين، ويغيب تحديد العسكريين الذين يلجون يومياً إلى السياسة.

الزمن النقدي، قد أعاد النقاش حول المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالملكية من خلال طقس البيعة، وعلاقتها بأحزاب الحركة الوطنية التي استحضرت نخبة الجيش أثناء التحضير لعملية التناوب ـــ اقتراح عبد الحق القادري لوزارة الداخلية عوض إدريس البصري ـــ ، كما إن ظاهرة الاحتجاج قد امتدت لتشمل محتكري العنف المشروع الذين بلوروا خطاباً يدعو إلى التحديث والشفافية، وتحول الجيل الجديد من الضباط إلى رموز لرفض الأسس التي قامت عليها المؤسسة العسكرية في إطارها الباترمنيالي.

إن إعادة ترتيب مكانة الفاعل العسكري تمر ليس عبر خلق وظائف بديلة له من خلال عمليات «القبعات الزرق»، ولكن عبر دسترة إطار قانوني ومؤسساتي واضح يحدد العلاقات الأساسية بين الدولة والقوات المسلحة، وتقوية دور البرلمان ومنحه صلاحية التشريع في ميدان الدفاع والأمن، ورسم معالم السياسة الأمنية للدولة عبر الإشراف والمصادقة على الميزانية، إضافة إلى إحداث جهاز وزارة الدفاع لتقوية الطابع الانتخابي للمؤسسة.

كما إن الأحزاب السياسية مطالبة بالتحول من منفذ للمقترحات الملكية إلى قوة اقتراحية قادرة على صياغة تصورات وتسويقها وخلق تعبئة حولها. إن عدم قدرة المؤسسة الملكية على الاستمرار في نهج سياسة الملف المغلوق، وحاجتها إلى شركاء قادرين على خلق جبهة وطنية ليس حول فكرة الإجماع ولكن حول مقترح «الحكم الذاتي»، هو الذي سيؤدي إلى رسم الحدود الجديدة لدائرة اشتغال الفاعل الحزبي الذي يواجه أزمات الشرعية، الصدقية، التمثيل وغيرها.

إن التغيير في طبيعة الوظيفة الحزبية في علاقتها بقضية الصحراء يتم من دون إحداث تغييرات كبيرة في محددات التوافق بينها وبين المؤسسة الملكية، حيث استبعاد التغيير الدستوري لمكانة الفاعل الحزبي، وكذا عدم الرهان على فضائل الديمقراطية وتشكيلها لأرضية وحيدة للتوافق بين الفاعلين، ما يطرح إمكانية عودة المزايدات الوطنية بين الفاعلين.

ثالثاً: حدود إمكانية «الحل الوطني» في مواجهة مشروع قيام «دولة مستقلة»

لماذا بقي خيار الحكم الذاتي في مستوى الاقتراح؟ وهل بإمكان إعمال هذه القاعدة من دون بنيات استقبالية داعمة؟ وهل آلية الحكم الذاتي آلية تقنية أم هي قاعدة قانونية ناتجة من تسوية سياسية؟ وماهية الإكراهات التي يواجهها خيار الحكم الذاتي المرتبطة بفضاء تطبيقه وتجريبه؟

١ ـ غياب البنيات الاستقبالية لخيار «الحل الوطني»

يروم الحكم الذاتي إلى استبعاد خيار « الانفصال» بتأسيس آليات للتعايش بين أطراف حكمت علاقتها معطيات النزاع والصراع، فهو بالتالي يبقي على إمكانيات الحل الوطني القائم على اتفاق بين المركز والمحلي وتحييد مرجعية القانون الدولي. إن طبيعة هذا الحل تستوجب توفير بنيات استقبالية قادرة على الانتصار إليه بدءاً وتدعيمه انتهاءً، والحال أن الفضاءات المحيطة بتقديم مقترح الحكم الذاتي لا تقود إلى السيناريو الأول، حيث غياب نخبة عملية حاملة لمشروع وحدوي، واستمرار ظاهرة الانتفاضات الاجتماعية المنطلقة من خلفيات سياسية أكثر منها اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى عدم وضع خيار الحكم الذاتي ضمن إطار المشروع السياسي المتكامل بالنسبة إلى نظام أسس شرعيته على توظيف قضية الصحراء لغايات ذاتية.

أ ـ النخبة المحلية الوحدوية

نقصد بالنخبة المحلية الوحدوية تلك النخبة الطبيعية ذات الشرعية الاجتماعية والحاملة لمشروع يقصي فكرة الانفصال ويؤمن بإمكانية بناء أمة جديدة بعد أكثر من عشرين سنة من الصراع المسلح. إن الوعي بأهمية وجود هذه النخبة ودورها في إدارة الصراع قد غاب عن التفكير، بل إن الدولة المغربية قد أحدثت تغييرات جوهرية في بنية المجتمع الصحراوي، ليس عبر توسيع المجال الحضري ولكن عبر محاولة تهديم التراتبية القبلية وخلق نخبة بديلة للنخبة الطبيعية عبر مسلسلات الانتخابات الجماعية والبرلمانية، وعبر التوظيف في المناصب السامية المدنية والعسكرية.

إن هاجس خلق نخبة موالية أكثر من نخبة وحدوية مقتنعة بهذا الخيار، قد قاد إلى فجوة بينها وبين الجماهير التي لا ترى فيها سوى امتداداً للمركز في محيطها الجغرافي، مستفيدة من اقتصاد الريع ومن نمط المكافآت اللذين خلقا وضعاً طبقياً ضداً على فكرة التضامن المشكلة للحمة البنية القبلية. إن عدم الحفاظ على البنيات القائمة المشكّلة للإطار الاجتماعي والاقتصادي وأيضاً السياسي، لم يؤد إلى إحداث إطارات جديدة قادرة على التعبير عن الروح ذاتها، وإن بنفس حداثي، حيث استبعاد خيار تشكيل الأحزاب السياسية القادرة على التعبير عن مشاريع وأطروحات سياسية، بالرغم من أن هذه التجربة قد بدأت قبل المسيرة الخضراء وفي فترة الاحتلال الإسباني.

كما إن مستويات إدماج النخب الصحراوية قد بقي محدوداً، وباستثناء مرور «خلي هنا ولد الرشيد» بوزارة الشؤون الصحراوية، فإن المناصب الموكولة إليها كانت تستحضر محاذير تظهر في أحايين كثيرة متوهمة، حيث الاستغناء عنها في تدبير المجال الترابي الصحراوي حتى السنين الأخيرة، وأيضاً الإقصاء من مسلسل تدبير الملف في مستوياته الدولية إلى حدود أواخر تسعينيات القرن الماضي، كل ذلك يقود إلى طرح السؤال التالي، لماذا يتم تقديم نخبة على اعتبار أنها ممثلة للشعب الصحراوي من دون منحها أدوات الاشتغال والإشراف على مجال بالطبيعة تعرفه أكثر من تكنقراطيي وبرقراطيي وزارة

الداخلية؟ وماذا كانت تنتظر الدولة المغربية من مسلسل اصطناعي لخلق النخب، وما هي وظائف هذه الأخيرة فيه؟

إن القراءة التاريخية تمدنا بالخلاصات التالية :

ــ السياسة المغربية قد أدت إلى خلق نخب من دون امتداد طبيعي وفي بعض الأحيان تنتمي إلى قبائل لا تمتلك أي تأثير في المشهد الاجتماعي الصحراوي.

ــ إن هذه النخبة غير مطالبة لا بإيجاد تصور لتدبير الصراع ولا التفكير في آليات قادرة على ترسيخ فكرة المصالحة.

ــ تقديم هذه النخب كان لغايات تسويقية ولوظائف ضمنية غير معلن عنها، يؤكد ذلك إبعادها عن حقل التدبير ومجال التأثير.

انطلاقاً من هذه الخلاصات، هل يمكن الحديث عن إمكانية إرساء حكم ذاتي من دون نخب قادرة على الدفاع عنه في مواجهة أطروحة تشكيل دولة مستقلة؟ إن الإجابة لن تكون إلا بالسلب، ففكرة الحكم الذاتي تتأسس على وجود ممثلين ذاتيين ومعبرين عن مصالح معينة، ويتوافرون على شرعية التمثيل، وهو وضع لا يتوافر لا للنخب الموجودة حالياً، ولا للبيروقراطية المشرفة على هذا الملف، كما إن اللجوء إلى الدعامات الحزبية لن يقود إلى حل الإشكال التمثيلي في مواجهة جبهة منسجمة ومتمرسة وتعرف كيفية إدارة المفاوضات، خصوصاً أنها مسلحة بمرجعية حق الشعوب في تقرير مصيرها وبسابقات تاريخية وإن في سياقات متباينة.

ب ــ الانتفاضات الاجتماعية

لم يعد سلوك الاحتجاج سلوكاً استثنائياً، بل ملمحاً عادياً يؤثث الفضاء الصحراوي، كانت البداية في أواخر سنة ١٩٩٩ واستمر بوتيرة متسارعة وبأشكال متجددة. إن حالة الاحتجاج هذه والتي كانت مغلّفة بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية، أصبح يمتد إليها أيضا السِمط السياسي وتمس جميع الفئات الاجتماعية، هذه الصورة التي أصبحت تمر ليس فقط عبر القنوات الأجنبية والمواقع الإلكترونية لجبهة البوليساريو، بل أيضاً عبر الصحافة المستقلة التي مررت صورة غير مألوفة للمواطن المغربي المعتاد على الجماهير الصحراوية وهي ترفع الأعلام المغربية وصور المؤسسة الملكية.

إن سلوك الاحتجاج يبدو وكأنه يحاكم السياسات المتبعة في المنطقة، ويعلن عن فشل الاختيارات القائمة، ويبرز النتائج التي آلت إليها الأوضاع ضداً على خطاب يقدم المنطقة كمجال للرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وبقي موقف الدولة محكوماً بمنطق ردود الأفعال وتكررت الإجابات ذاتها من قبيل : حملة للتوظيفات، تغيير على مستوى العمال والولاة، إحداث وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، في وقت تجاوز فيه الاحتجاج الخطتين الاقتصادية والاجتماعية وأصبح يعلن وبشكل واضح عن اختيارات سياسية مؤطرة بمقولات ــ بعضها منسوخ عن التجربة الفلسطينية ــ نقرأ من بينها: «الانتفاضة»، «الاستقلال»، «الشعب

الصحراوي»، «الدولة الصحراوية»، فتغير الأوضاع والمطالب وانتقال الحقل المضاد من خارج الحزام الأمني إلى داخله، ومرور الأغلبية الصامتة إلى مستوى الفعل والتأثير، يبين عدم قدرة النخبة المشرفة على الزمن الدوري للتمثيل على أداء وظيفة التأطير والغياب الكلي للأحزاب السياسية التي تحولت إلى وكالات انتخابية، هذا الفراغ على مستويي التمثيل والتأطير قد أدى إلى ميلاد رموز جديدة للاحتجاج برأسمال رمزي غذته سنوات الاعتقال، إضافة إلى ضحايا المقاربة الأمنية المنعوتين بـ «الشهداء»، الذين تحولت لحظة جنازتهم إلى مناسبة للاحتجاج كما هو الشأن بالنسبة إلى حالة الراحل حمدي لمباركي الذي ووري التراب وهو مغطى بعلم جبهة البوليساريو.

هذا التشخيص يصعّب من إمكانية تدعيم خيار الحكم الذاتي، بل ويحمل ملامح تقويضه، فالأطراف المحتجة قد تجاوزت بسلوكها ومطالبها ما يقدمه الحكم الذاتي من فضائل، وبالتالي استحالة تطبيقه من دون وجود سلم اجتماعي ينهي حالة الاحتجاج من جهة، ومن جهة أخرى حالة من الاقتناع والرضى به كخيار، وهو سيناريو لا تدعمه الشواهد القائمة، فالدعوة إلى خيار الحكم الذاتي يبدو من دون امتداد اجتماعي ومن دون قواعد اجتماعية قادرة على تمثله وإعماله، ما سيجعله يولد ميتاً بحكم أن الانتصار إلى هذه الصيغة للحل كان يجب أن يسبقها تفكير على مستوى توفير الدعامات القادرة على إنجاحه، عوض تقديمه كوصفة لحالة عملياً واستراتيجياً تتجاوزه كفكرة وكآلية.

ج ـ المشروع السياسي المتكامل

تقدم وصفة الحكم الذاتي لحل مشكل الصحراء وفق منظور قطاعي ضيق، بعيداً عن التصور السياسي المتكامل، وخصوصاً أن قضية الصحراء قد ارتبطت بمستويات متعددة للفعل السياسي ولها تداعيات على حقول عديدة، فهي لصيقة بالشرعيات المكتسبة للمؤسسة الملكية في تمثلاتها الدينية والتاريخية، ومن خلالها يزاوج الملك بين نعوت الباني والموحد، كما إن حضورها القوي في نسج السلم السياسي والتقارب بين أطراف اللعبة السياسية، يجعل غيابها ومن دون إرادة حقيقية في تقوية الخيار الديمقراطي، يقود إلى حالة من الفراغ بالنسبة إلى الحقل الرسمي وإلى قواعد التراضي.

لذلك، يذهب العديد من الدراسات إلى أن قضية الصحراء لها ارتباطات بمستقبل الملكية في المغرب، وأيضاً بنموذج الدولة الوطنية الذي عمل على إرسائها منذ الاستقلال وكذا ما يسمى بـ «الجغرافية السياسية»، حيث سيظهر المغرب ومن خلال نموذج الحكم الذاتي بعيداً عن امتداده الأفريقي وبحدود ترجح إمكانية العزلة خصوصاً مع استمرار تأسيس الوطنية الجزائرية على محدد العداء المبني على تأويلات معينة للأحداث ولمسار العلاقات بين البلدين، كل ذلك مع استحضار عدم الاهتمام بكون خيار الحكم الذاتي يقوم على فكرة التعايش، ومن ثم هل يمكن تأسيس أمة جديدة بعد عقدين من الصراع وبذاكرة حبلى بالعداء المضمر والمعلن الناتج من خيارات سياسية أثبتت الممارسة فشلها في أداء وظيفة الإدماج؟

إن المشروع السياسي المتكامل هو الذي يضع خيار الحكم الذاتي في أبعاده الماكروسياسية، وينظر إليه ليس من زاوية التقنية ولكن من منظار التداعيات المستشرفة والمنظورة الناتجة من إعماله، ومن ثم البحث عن كيفية ترسيم نتائجه والاهتمام بالبديل الوظيفي الناتج من الحضور المكثف لقضية الإجماع الوطني في الحقل السياسي المغربي، فهل المؤسسة الملكية مستعدة للتخلي عن خطاطة الشرعيات المكتسبة لفائدة شرعيات جديدة هي في مرحلة التشكيل وفي حاجة إلى الانتقال من مستوى التأسيس إلى مستوى التدعيم؟ وهل أحزاب الحركة الوطنية تعي مستوى الرجة في بنائها النظري المسوق عبر تعبير «الدفاع عن المغرب في دائرة حدوده الحقة»؟ وكيف ينظر الفاعلين إلى إكراه الدمقرطة كبديل لانهيار أسطورة الإجماع الوطني مع كونهم لا يتصرفون كديمقراطيين، حيث بناء التسويات يتم وفق ثابت تأجيل وإبعاد خيار الديمقراطية؟

إن ارتباط هذه الأسئلة بجوهر اللعبة السياسية في المغرب وبمستقبل الأطراف والفاعلين ومجموع النسق السياسي المغربي، هو الذي جعل منها أسئلة ضمنية وغير مطروحة للتداول العمومي ليس بسبب عدم الوعي بها، بل لكون الأطراف المعنية تتجنب طرحها في غياب مشروع سياسي قادر على الإجابة عنها، ومن ثم توظيف ماكينة التدبير الزمني الذي يظهر وكأنه غير قادر على التغطية على ملحاحية تقديم إجابات واضحة بالنسبة إلى خيار كانت له نتائج عميقة في الأنساق السياسية والدستورية المقارنة التي تبنته، ومن ثم فهل صياغة قرار الانتصار لخيار الحكم الذاتي أملته إكراهات المحيط الدولي والرغبة في الحصول على مكاسب دبلوماسية وتجاوز حالة اللاحرب واللاسلم، وبالتالي تغييب القراءة الوطنية لهذا الخيار؟ تبدو هذه الفرضية قابلة للصمود لقراءة نسق سياسي غير مفتوح، ولكنها تبقى غير مبررة كأساس وحيد لقرار الحكم الذاتي الذي سيحمل تداعيات عميقة على الحقل السياسي الوطني والتي سيؤدي تغييبها إلى حالة للأزمة تمس الفاعلين وقواعد اللعب على حد السواء.

٢ ـ محدودية خيار الوثيقة الدستورية من دون عتبة سياسية

يطرح خيار الحكم الذاتي باعتباره وصفة للحل قادرة على إنهاء مشكل الصحراء، وتعيد الأطراف الرسمية إنتاج الخطاب ذاته من دون التوقف عند الصعوبات العملية لتطبيقه، وخصوصاً أن المقترح الذي يجب أن يكون نتاجاً أصبح مدخلاً، فالحكم الذاتي يطرح بصيغة مجردة وفي غياب للنموذج المرجعي القادر على منحه أدوات الاشتغال وحجية المقارنة، وباعتباره نتاج إرادة ملكية خالصة فإنه بقي خارج دائرة التوافق، سواء مع الأطراف المتواجدة بالحقل الرسمي أو تلك المعنية بالنزاع حول الصحراء في نفي للطابع السياسي للوثيقة الدستورية التي تقنن قواعد اللعب الناتجة من تسويات الأطراف، إضافة إلى عدم الحسم في المجال الترابي الذي سيعرف إعمال هذه القاعدة التي بقيت إلى حدود الآن مؤطرة بنعوت الوصفة والمقترح.

أ ـ الحكم الذاتي وغياب النموذج الدستوري المرجعي

مكّنت قاعدة الحكم الذاتي في العديد من التجارب الدستورية خصوصاً تلك المرتبطة بمسلسلات الانتقال الديمقراطي من تشكيل حدود وطنية متوافق عليها وأمة قائمة على أساس احترام معطى التعدد، وتجسيداً لفكرة الحل الوسط بين مطالب المركز والنزعات الاستقلالية للجماعات الترابية. إن هذه الخصائص والغايات المرتبطة بهذه القاعدة سيتم استحضارها في السياق المغربي، ليس لإعادة النظر في بنية المجال الترابي للدولة وتغيير أنماط التدبير السياسي والإداري المحلي، ولكن لحل مشكل الصحراء والاستجابة للدعوات الأممية التي تطلّب من أطراف النزاع تقديم مقترحات ملموسة أمام أزمة خيار التسوية والعبء المالي لتدبيره.

إن هذه الخصوصية المرتبطة بكيفية تسويق مقترح الحكم الذاتي، تطرح أسئلة قانونية تحيل في العمق إلى صعوبة إيجاد النموذج المرجعي القادر على تقديم أجوبة قانونية ودستورية للمقترح المغربي، فالدساتير المقارنة وإن أرست قاعدة الحكم الذاتي ضمن قواعد اللعب المتراضى حولها، فإنها وعلى عكس سياق مشكل الصحراء، فقد كانت نتاج حوار وطني أطّر بفكرة «الانتقال الديمقراطي»، ولم يتم تدويل الإشكال الترابي الذي بقيت أطرافه ومقترحاته وصيغ التفكير في حله خارج وصاية وإشراف المنتظم الدولي.

كما إن الترجمة الدستورية لقاعدة الحكم الذاتي في المغرب، تجعله مرتبطاً فقط بمنطقة الصحراء، والحال أنه ارتبط في السياقات الدستورية المقارنة بالفضاءات الجغرافية ذات الخصوصيات الثقافية والتاريخية، ما سيجعل النموذج المغربي قائماً على قاعدة لامركزية الدولة ونظام إداري خاص بإقليم «الصحراء الغربية»، وهو ما سيثير إشكال تصنيف الدولة المغربية من دولة بسيطة ذات نظام لامركزي، إلى دولة بسيطة بملامح «دولة الجهات»، إضافة إلى أن دسترة هذه القاعدة سيطرح سؤال مدى إمكانية تمديدها داخل المجال الترابي غير الخاضع لقواعدها، خصوصاً بوجود مناطق جغرافية حاملة لخصوصيات تاريخية وثقافية واقتصادية وذاكرة شعبية لا زالت تستحضر لحظات انفصالها وتمردها على المخزن المركزي.

إن مقترح الحكم الذاتي يبقى إلى حدود الآن في مستوى الخطاب ولم تقدم أية ترجمة تقنية ودستورية له، ويتم النظر إليه كمستوى للحل منفصل عن البناء الدستوري في عموميته، وهو ما يوضح ضعف الثقافة الدستورية للفاعلين في الحقل السياسي المغربي، فقاعدة الحكم الذاتي ترتبط وجوباً بأنساق دستورية مفتوحة تسمح بإمكانية بروز فاعلين متعددين، وفصلٍ للسلط على المستوى المحلي، وتواري الشرعيات التقليدية وبناء على أنقاضها لشرعية الشكلانية القانونية القائمة على الاحتكام المتبادل للمركز والمحلي للقواعد الدستورية المتراضى حولها.

ب ـ الحكم الذاتي من دون ميثاق سياسي قبلي

لماذا يتم اختزال حل مشكل الصحراء داخل مقاربة قانونية دستورية صرفة، والحال أنه إشكال سياسي يستوجب تراضياً بين الأطراف المعنية بالصراع؟ فمقترح الحكم الذاتي ليس مرتبطاً فقط بمستوى البحث عن القواعد الدستورية الكفيلة بتأطيره، بل أيضاً بمدى قدرته على إقناع أطراف النزاع واحتواء مطلب حق الشعب في تقرير مصيره، ومنح قواعد سلمية لاشتغال وحدتين سياسيتين متعارضتين، وبتشكيل حقل سياسي منسجم مبني على قبول الحدود المرسومة للاختصاص مابين الجهة والمركز، بانتقال نخبة الأولى من الاشتغال في الحقل السياسي المضاد للنظام السياسي المغربي إلى الممارسة داخل السقف المؤسساتي لتسوية المصالحة.

وبالتالي، لماذا تم تقديم مقترح الحكم الذاتي من دون العتبة السياسية سواء على المستوى الوطني أو في مواجهة باقي أطراف النزاع؟ إن الابتعاد عن هذا المنطق سيؤدي إلى القول إننا أمام تقديم مقترح خارج البحث عن سياقات لإنجاحه، فالإعلان عن الحكم الذاتي قد تم بإرادة منفردة وخارج إطار التفاوض، وكان بالإمكان تأجيل الإعلان عنه وخصوصاً أنه يمثل السقف السياسي للجانب المغربي والذي تم الكشف عنه من دون الحصول على المقابل السياسي.

إن فرضية الميثاق السياسي القبلي تتأسس على إمكانية الوصول إلى اتفاق بمقتضاه يتم تحييد قواعد القانون الدولي من تأطير النزاع واستبدالها بقواعد اتفاقية تضمن المصالح المتبادلة للطرفين، وفق ميثاق سياسي ينهي منطق الانتصار والانهزام النهائيين المضمنين ضمنياً في آليتي الاستفتاء و«خطة السلام لتقرير المصير».

إن الابتعاد عن هذه الفرضية لم يستتبع حتى بفرض ما يسمى بـ «الأمر الواقع»، فنظام الحكم الذاتي لم يشرع في تنفيذه ولو في مستوياته البدائية، حيث الإبقاء على تقسيم ترابي غير منسجم مع المجال الترابي لمنطقة النزاع بوجود ثلاث جهات : جهة العيون، جهة وادي الذهب وجهة كلميم السمارة، على الرغم من أن العديد من مكونات هذه الأخيرة توجد خارج دائرة «الصحراء الغربية»، وأن تجريب عملية التدبير المحلي المدار بواسطة نخب محلية لم يتم بسبب استمرار انتشار المركز على المحيط، والانفتاح المحتشم على الفعاليات المحلية.

إن العتبة السياسية تعد الشرطية الضرورية لنظام الحكم الذاتي، فالدستور ليس قواعد قانونية جامدة، بل مسلسل للترسيم النهائي للاتفاق السياسي القبلي، فنظام الحكم الذاتي كصيغة قانونية للحل في حاجة إلى تراضي سياسي وخصوصاً أن الأطراف المعنية بالنزاع متفقة على توصيف الإشكال بـ السياسي، وهو ما يجعل المقترحات الأحادية تولد ميتة بسبب افتقادها ليس للحجية القانونية، ولكن للشرعية السياسية القادرة لوحدها على ضمان الخروج من حالة اللاحرب واللاسلم.

ج ـ الحكم الذاتي وسؤال المجال الترابي

بالرغم من شحة ما يقدمه الخطاب الرسمي حول سيناريو الحكم الذاتي، فإنه يبدو مرتبطاً بإقليم «الصحراء الغربية» وقاصراً عليها، وبالتالي فإن الترجمة الدستورية ستنحو نحو خلق استثناء على مستوى تطبيق هذه القاعدة والإبقاء بالنسبة إلى باقي المجال الترابي على القواعد الإدارية القائمة والمتأرجحة بين الجهوية واللامركزية واللاتركيز، ولعل هذا المنحى تؤكده فقط الرغبة في ربط حل قضية الصحراء بهذه الآلية من دون استحضار مجال الصراع كونه قد امتد إلى المحيط الطبيعي لمركز النزاع، وأصبح الهامش الجغرافي في قلب النزاع نفسه ما دام معنياً بمستويات الحل الأممية وتشكّل ساكنته جزءاً من القاعدة الانتخابية لخيار الاستفتاء.

كما إن التقسيم الترابي الجهوي لم يتم وفق هذه القاعدة، عبر إلحاق مدن خارج دائرة تدويل النزاع بأقاليم تشكل الفضاء العميق لقضية الصحراء، حيث الربط مثلاً بين مدن السمارة وكلميم في جهة واحدة. إن هذا الربط الإداري والانتخابي مثلاً يصطدم بوجود تباين على المستوى التدبير الاقتصادي والجبائي، حيث إن تقاسم الانتماء إلى مجال جهوي واحد لا يلغي مثلاً عدم إدراج مدينة كلميم ضمن مجال الإعفاء الضريبي ولا إلى مناطق إعمال قاعدة الدعم الاقتصادي.

إن هذا التباين ــ الذي يمتد إلى مدن طانطان، أسا، طرفاية، سيدي إفني ــ سيتم تأكيده حين نستحضر معطيين : **الأول**، المحيل على وجود تقسيم طبيعي وتاريخي للصحراء، حيث التمييز بين «بلاد الساقية الحمراء ووادي الذهب»، ومنطقة «واد نون»،أو بين تكتلين قبليين كبيرين هما : قبائل «التكنة» القاطنة بمنطقة واد نون وقبائل منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهذا التقسيم يجعل منطقة واد نون خارج النزاع ما دامت لا تنتمي ترابياً إلى إقليم «الصحراء الغربية»، ولكن المعطى **الثاني**، يزعزع هذا البناء القبلي التاريخي للمجال، حيث إن قبائل منطقة واد نون هي جزء من مسلسل التسوية وأيضاً مكون من مكونات القاعدة الانتخابية، وأمام هذه المفارقة نطرح السؤال التالي: هل بالإمكان الآن الحديث عن حكم ذاتي خاص بإقليم «الصحراء الغربية» بوجود نخب أو بالأحرى قبائل مطالبة بالتعبير عن رأيها في حل لا يسري عليها فرضياً؟ وكيف يمكن لقبائل منطقة النزاع أن تقبل بأن يشاركها النظر في مستقبل مجالها الترابي قبائل لا تتقاسمها الانتماء إليه؟

إن غياب الانسجام في السياسات المتبعة الإدارية والاقتصادية، وكذا جهل المقررين لطبيعة البنية الاجتماعية بتفرعاتها القبلية، إذا أضفنا إليها امتداد سلوك الاحتجاج إلى المدن الصحراوية المتواجدة خارج منطقة النزاع، وبروز دعوات لمناصرة خيار الانفصال داخلها، سيصعب عملية الحسم في مجال رسم حدود الرقعة الجغرافية التي سيسري عليها مقترح الحكم الذاتي الذي يواجه إلى جانب مدى قدرته على إقناع جميع الفرقاء تداعيات وترسبات غياب رؤية واضحة لتدبير النزاع وتراكم سلبيات السياسات المتبعة.

وبالتالي، فإن تجنب تحديد منطقة تطبيق الحكم الذاتي إلى الآن، هي التي تفسر انتظارية النخب الصحراوية التي لم تتضح لها الرؤيا بعد، ولو بعد اقتراح الحكم الذاتي الذي تجنب النظام الدخول في تفاصيله وتفضيله سلك مسلسل ضمني للمشاورات مع الأحزاب السياسية التي عمدت إلى تقديم مذكراتها حول الموضوع، وهو خيار سيجنب الملكية ظاهرياً الحرج في الحسم النهائي للمجال الترابي الذي سيخرج من دائرة إشراف إمارة المؤمنين لفائدة مرجعية القانون الوضعي الإتفاقي، وسيظهر بالمقابل الخيار الذي سيتم تبنيه باعتباره نتاج اتفاق بين الفاعلين السياسيين وليس تفريطاً من جانب المؤسسة الملكية المطالبة دستوريا بـ «ضمان استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حقوقها الحقة».

استنتاجـات

أربع خلاصات مركزية في نهاية هذه الدراسة:

أولاً، إن قضية الصحراء لم تعد قادرة على تشكيل أرضية للتوافق على إبعاد إكراه الدمقرطة، دمقرطة القواعد والمؤسسات، بل تطرح الديمقراطية في معادلة جديدة قوامها الاستجابة للانتظارات الوطنية وتشكيل مدخل لحل نهائي لقضية ارتبطت منذ البداية بإشكالات قانونية وسياسية يحظر فيها معطى التدويل، ومن ثم يطرح مدى إمكانية وقوة المسلسل الديمقراطي الوطني على تحييد مرجعية القانون الدولي، وحجيته للوصول إلى تسوية ترسخ قواعد سلمية للمنافسة وترسم حدوداً للاختصاص بين المركز والمحلي في صك دستوري للمصالحة.

ثانياً، إن غياب ثابت الإجماع الوطني عن القواعد الصريحة والضمنية للحقل السياسي المغربي، يقود إلى التفكير في طبيعة الفضاء الأيديولوجي القادر على تأبيد معطى التوافق المميز لاشتغال النسق السياسي ومكانة الفاعلين الذين منحهم ظرف الصراع وظائف مميزة. إن مسلسل التغيير لا يمس فقط مضمون التوافق ووظائف الأطراف، بل أيضاً مستويات الشرعية الذاتية والمؤسساتية، فاستشراف حل نهائي لقضية الصحراء يعني إحداث زلزال في البناء السياسي المغربي الذي اشتغل لأكثر من ثلاثة عقود وفق معطى الحضور الدائم لها (أي لقضية الصحراء).

ثالثاً، إن انفتاح النسق السياسي المغربي ــ وإن بحدود جديدة ــ أدى إلى امتداد الزمن النقدي إلى قضية الصحراء التي أزيح عنها طابع الطابو والقداسة، ليتم اكتشاف صورة مغايرة لتلك المسوقة عبر الإعلام الرسمي، وليؤسس على أنقاضها لصورة بديلة مبنية على محددات القرب والحقيقة من خلال عمل الصحافة المستقلة التي ساهمت في محاكمة السياسات العمومية المتبعة، وتغطية ظاهرة الاحتجاج الجماعي الذي تحول من سلوك استثنائي إلى سلوك دوري ومنتظم امتدت تيماته لتشمل إلى جانب خانات الاقتصادي والاجتماعي،«خانة السياسي».

رابعاً، إن مقترح الحكم الذاتي كصيغة للحل النهائي لقضية الصحراء، يتم من دون استحضار البنيات القادرة على تدعيمه ومن دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يعرفها الملف وطنياً ودولياً، فالرغبة في تقديم مقترحات بديلة لأزمة الحل القانوني الدولي في صيغة الاستفتاء، يحجب الأسئلة الدستورية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بهذا الخيار، ومن ثم التساؤل عن حجم الزمن السياسي الذي سيفصل تقديم المقترح، والصياغة النهائية لوصفة الحل ■

المراجع

Addi, Lahouari. «Transitions maghrébine sous le regard des armées: Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat.» *Le Monde diplomatique*: décembre 1999.

Aguirre, Mariano. «Vers la fin du conflit au Sahara occidental: Espoirs de paix en Afrique du nord latine.» *Le Monde diplomatique*: novembre 1997.

Mohsen-Finan, Khadija. «Le Règlement du conflit du Sahara occidental à l’épreuve de la nouvelle donne régionale.» *Politique africaine*: décembre 1999.

_____. «Sahara occidental: Le Sens d’un référendum d’autodétermination.» *Annuaire de l’Afrique du nord*: tome 33, 1994.

_____. *Sahara occidental: Les Enjeux d’un conflit regional*. Paris: Presses du CNRS, 1997.

_____. «Une lecture politico religieuse de la marche verte.»

_____ et Rémy Leveau. «L’Affaire du Sahara occidental.» *Etudes*: janvier 2000.

Rémy Leveau. «Esquisse d’un changement politique au Maghreb?.» *Politique étrangère*: vol. 65, no. 2, 2000.

Thomas, Maurice (Saint). *Aspects des relations internationales autour du Sahara Occidental de 1991 à la mort de Hassan II*. Paris: L’Harmattan, 1999. (L’Ouest saharien; vol. 2)